الرئيس بارزاني: قرار فرض القانون جريء وما زلنا ندعم الحكومة في هذا المجال

اربيل / وكالات

قال رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني : لقد كانت أحداث البصرة وقرار فرض القانون وهيبة الدولة قرارا جريئا وكنا قد أكدنا دعمنا مسبقا لرئيس الوزراء وأوضحنا له بأننا نؤيد فرض القانون وأن من يعادون فرض القانون مهما كانت إنتماءاتهم يجب على الحكومة التصدي لهم وما زلنا على موقفنا هذا.

واكد خلال اجتماع في مقر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حضره سكرتير المكتب فاضل ميراني وعدد من اعضاء المكتب، مع مسؤولي واعضاء الهيئة العاملة واعضاء الفروع الاول والثامن والتاسع والثامن عشر في دهوك:- ان الوضع في بغداد يرتبط بنا وان الحاق الضرر باي جزء من العراق يعني الحاق الضرر بالاجزاء الاخرى، لذا يجب ان يكون تعاملنا مع هؤلاء موحداً لمن يلتزمون بالدستور العراقي.

وسلط رئيس الاقليم الضوء على الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية وقال:-

ان العلاقات بين حكومة الاقليم والحكومة الفيدرالية سادها البرود فترة من الفترات، حيث تم خلق العراقيل أمام الحقوق التي منحها الدستور لإقليم كردستان، لكن البرود زال حالياً وخاصة بعد زيارة رئيس مجلس وزراء الإقليم الى بغداد وزيارة رئيس مجلس الوزراء العراقي الى اربيل بعد عودته من بروكسل، معربا عن أمله في إيجاد حلول للقضايا المعلقة بين الجانبين.

وأعلن الرئيس بارزاني أن الأطراف المشاركة حاليا في الحكومة مطلعون على أوضاعنا وكان بعضهم يتصرف عكس الدستور ذلك الدستور الذي إتفقنا جميعا عليه وعلى أساس ذلك الدستور بقي إقليم كردستان في إطار العراق، وأضاف أن القوى التي تدعم فرض القانون والدستور والعملية السياسية يجب دعمها من قبل الحكومة الفدرالية .

كما تحدث الرئيس بارزاني في الاجتماع عن مؤتمر البرلمانيين العرب وزيارة ديك تشيني نائب الرئيس الامريكي ووزير الخارجية البريطاني وقال إن تلك الزيارات تظهر مدى أهمية كردستان في السياسة الدولية وإن إفتتاح كل تلك القنصليات والمكاتب الدولية في اربيل عاصمة إقليم كردستان تبين موقع وثقل الإقليم وتبطل تلك النظرة الخاطئة التي كانت بعض الأطراف تدعي بأن الاقليم فقد موقعه وثقله السابق.

وعلى الصعيد الإقليمي أكد أنه يسعدنا أن تكون لنا علاقات وطيدة مع دول الجوار، لكننا أصبحنا أحيانا ضحية للصراعات الداخلية لتلك البلدان، وقال إن القضية الكردية لن تحل عسكريا بل عن طريق الحوار والأسلوب السياسي السلمي، وإن الإجتياح العسكري التركي في شباط لإقليم كردستان كان أمرا مقلقا، وإنني أشكر مواطني المنطقة الذين أبدوا مواقف رجولية عند حدوث الإجتياح، ونحن مستعدون للتعاون مع الأطراف كافة إذا كان الهدف هو الحل السياسي.

وأشار بارزاني الى الإجتماع الرسمي بين رئيس مجلس الوزراء في إقليم كردستان ومبعوث الحكومة التركية الذي جرى قبل عدة أيام في بغداد وإعتبر الإجتماع خطوة إيجابية وقال لقد زال ذلك الحاجز النفسي الذي كان سائدا ونحن في إنتظار خطوات إيجابية أخرى.

وفيما يتعلق بعلاقات إقليم كردستان مع أوربا والولايات المتحدة والدول العربية أكد الرئيس بارزاني وجود علاقة وطيدة بين الولايات المتحدة وأوربا من جهة، وإقليم كردستان من جهة أخرى، وأوضح أن هذا الإجتماع هو بهدف الإطلاع على وضعنا في المنطقة، وقال إنه حينما تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني كان من أجل أن تتحقق السعادة للشعب، والآن يجب على عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني تقديم التضحيات لكي يسعد الشعب في ظل المنجزات، ونحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى وحدة صف شعب كردستان لأن ثقلنا يكمن في وحدة صفنا، وأضاف أن وضع إقليم كردستان ومواطنيه ليس في أيادي الغير بل في أيدينا نحن، ونحن بإمكاننا تقوية أنفسنا ونستطيع إضعافها.

وفيما يتعلق بالمادة (١٤٠) قال رئيس الاقليم أن الأمم المتحدة أصبحت الآن طرفا في القضية، فإذا ما توصلنا الى نتيجة وكانت الامم المتحدة الى جانبنا فإن الشرعية ستكون الى جانبنا، ولدى الأمم المتحدة مقترحان إما إجراء تعداد عام ومن ثم إجراء الإستفتاء أو إعتماد نتائج إنتخابات عام الفين وخمسة، إن هذه القضية حساسة جدا ويجب مشاركة مواطني كردستان كافة في إتخاذ القرار.

وأوضح أننا نحتاج الى تغيير جذري وأن الأهداف التي كنا نناضل من أجلها قد تحقق معظمها، وبقي أن ندفع بقضيتنا القومية الى مرحلة أخرى وأن ذلك المؤتمر يجب أن يكون مؤتمرا نموذجيا.

وفي بداية الإجتماع قدم فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الأضواء على الأوضاع التنظيمية والفكرية لفروع حدود محافظة دهوك.

وقال أنه ورغم التقدم المحرز في هذا الصدد فإنه ليس في المستوى الذي نتمناه ويجب بذل المزيد من الجهود للإقتراب من الجماهير والإستفادة من التقدم المحرز على الصعيد الفكري، واشار الى إنه يجب على كادر الحزب الديمقراطي الكردستاني عدم إنتظار قدوم المواطنين إليه والتحدث معهم من وراء الكرسي بل على العكس يجب عليه الإختلاط بالجماهير وفهم ما يعانونه.

وأضاف أن هذا الإجتماع هو من أجل الوقوف على نقاط قوتنا وضعفنا وتعزيز نقاط القوة وإيجاد الحلول لنقاط الضعف، أي أن نكون في حركة دؤوبة لتوطيد علاقتنا بالجماهير لأن معيار جماهيريتنا هو رضا تلك الجماهير التي نناضل من أجلها جميعا.

وقال إن الحزب الديمقراطي الكردستاني هو الآن جزء من الحكومة وعندما يصبح جزءا من الحكومة فإن الجماهير تنتظر منه الكثير، لقد إرتقى المستوى المعيشي للمواطنين وازدادت المطاليب أيضا وأن لإرتفاع مستوى العلم تأثيره أيضا في زيادة إحتياجات المواطنين، وإننا كحكومة لم نقصر في تقديم الخدمات الضرورية ونعتبر خدمة مواطني كردستان مهمة تقع على عاتقنا.

لقد جعلت بعض الاحزاب النقد وسيلة للكسب وليس في إستطاعتها تقديم أي شيء للجماهير.

وفي ختام الاجتماع قدم كل من سربست سندوري مسؤول الفرع الاول والدكتور رزكار مسؤول الفرع الثامن وعبد الخالق بابيري مسؤول الفرع التاسع ومحمد محسن مسؤول الفرع الثامن عشر تقارير فروعهم للرئيس بارزاني.

اجتماعان لمناقشة المادة ١٤٠

اربيل / المدى

ناقشت لجنة متابعة تنفيذ المادة (١٤٠) وباشراف نائب رئيس المجلس الوطني الكردستاني ورئيس اللجنة كمال كركوكي آلية تنفيذ المادة والاجراءات المتعلقة بها وجهود ديمستورا.

واتفق أعضاء اللجنة على ضرورة حسم مصير المناطق المتنازع عليها وفق المادة مئة واربعين قبل تلك الإنتخابات.

فيما بحث رئيس وكالة حماية امن اقليم كردستان مسرور بارزاني مع وفد من السفارة الاميركية في العراق آخر المستجدات السياسية والامنية في إقليم كردستان ومراحل تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الفيدرالي الدائم.

وقررت لجنة متابعة المادة ١٤٠ ضرورة إصدار قانون للإنتخابات في الإقليم من قبل المجلس الوطني الكردستاني.

وتم التأكيد في الإجتماع على حق سكان المناطق المتنازع عليها في تقرير المصير الإداري لمناطقهم في أستفتاء حر دون تدخل وليس تقرير مصيرها قسراً.

من ناحيته، أكد مسرور بارزاني ان تنفيذ تلك المادة يعد موضوعاً جوهرياً ويحظى بأهمية بالغة لدى قيادة كردستان وشعبه، وأن الشعب الكردي لم يتنازل قط خلال جميع مراحل النضال والكفاح الكردي عن كركوك والمناطق المستعربة الاخرى، مشيراً الى ضرورة حل مسألة كركوك والمناطق المستقطعة الاخرى من إقليم كردستان وفق الدستور العراقي الفيدرالي الدائم على أساس سلمي وديمقراطي.

وضم وفد السفارة الاميركية كلاً من السفير توك كراجيسكي وجس بيلي وجون وولش ومارك ريلي واودن ماكيرنان.

وشدد السفير توم كراجيسكي خلال اللقاء على دعمه حلاً سلمياً لمسألة كركوك وتنفيذ المادة (١٤٠).

يناقش الاسبوع القادم مشروعاً لمعاقبة مخالفي تعليمات استخدام النقال

برلمان كردستان يصوت على مشروع قانون تنمية الانتاج الزراعي

اربيل / PNA-:

عقد المجلس الوطني لكردستان - برئاسة عدنان المفتي رئيس المجلس وحضور الدكتور كمال كركوكي نائب رئيس المجلس وفرست أحمد سكرتير المجلس جلسته الـ(١٥) من الدورة الثانية للانتخابات.

وتضمن برنامج عمل الجلسة التي حضرها وزير الزراعة في اقليم كردستان ووزير الاقليم لشؤون البرلمان الاستمرار في عرض ومناقشة مشروع قانون حماية و تنمية الإنتاج الزراعي في الاقليم المقدم من قبل مجلس الوزراء في اقليم كردستان والذي جرى التصويت على ثلاث مواد منه في الجلسة السابقة.

وفي مستهل الجلسة طلب رئيس البرلمان من اللجنتين القانونية والزراعية في البرلمان استمرار عرض مواد وفقرات مشروع القانون.

وطالبت اللجنة القانونية بالغاء المواد (١٠،٩،٨،٧،١١و ١٢) من مشروع القانون كما جاء في التقرير المشترك للجنة القانونية و الزراعية، وبعد حصول المقترح على دعم لجنة الزراعة والوزير المعني، عرض رئيس البرلمان المواد الست على التصويت كلا على حدة حيث الغيت المواد بالاجماع.

بعد ذلك اقترحت اللجنة القانونية في برلمان كردستان احلال مواد جديدة محل المواد الملغية في مشروع القانون، حيث تتضمن المادة السابعة التي اقترحتها اللجنة القانونية حق رؤساء الوحدات الادارية بالتوجه الى القضاء لحسم القضايا العالقة المرتبطة بهذا القانون، وعرضت المادة على التصويت وتمت المصادقة عليها بالاغلبية.

والمادة الثامنة المقترحة توضح آلية عمل مراجعة القضاء للتجاوزات على الاراضي الزراعية والدعاوى الاخرى.

وجرى التصويت على المادتين (١١و١٢) واللتين اقترحتهما اللجنة القانونية مع المادة ١٣ في مشروع القانون التي تشير الى الاحكام الختامية لمشروع القانون وتمت المصادقة عليها.

وفي نهاية الجلسة تم عرض الاسباب الموجبة ومشروع قانون حماية و تنمية الإنتاج الزراعي وتمت التصويت عليه بالاجماع.

وعبر عدنان المفتي رئيس البرلمان عن امله في ان يدفع هذا القانون باتجاه تطوير القطاع الزراعي وزيادة المنتوجات الزراعية المحلية في اقليم كردستان.

كما شكر عبدالعزيز طيب وزير الزراعة في حكومة الاقليم البرلمان لسن هذا القانون، وتطرق الوزير الى معلومات مهمة حول المنتوجات الزراعية الاجنبية و المحلية في اقليم كردستان.

وكشف نائب إسلامي بالمجلس الوطني لإقليم كردستان عن مشروع قانون قام بصياغته، وقدمه إلى المجلس يهدف إلى التصدي لظاهرة الإتجار بالنساء لأغراض البغاء.

وأوضح عضو البرلمان الكردستاني عن حزب الجماعة الإسلامية، المحامي قادر سعيد، أن أسباب صياغته لمشروع القانون جاءت بسبب أن "القانون العراقي الذي يعرف بقانون مكافحة البغاء، والصادر في عام ١٩٨٨، لا يكفي للتصدي لهذه الظاهرة الإجرامية".

وأضاف النائب الإسلامي في تصريح صحفي"، أن "المنظمات النسوية دأبت على مطالبة البرلمان الكردستاني، بالتصدي لظاهرة الاستغلال الجنسي، خلال الفترة الأخيرة، كما أن التقارير الصحفية حول حجم المشكلة، واستفحالها في المجتمع، شجعته هي أيضاً لصياغة مشروع القانون".

ولفت البرلماني إلى أنه "حصل خلال فترة وجيزة على تأييد نحو ٤١ نائباً في المجلس، لوضع المشروع على أجندة الدورة الحالية للبرلمان"، معرباً عن اعتقاده بأن "مشروعه سيحظى بدعم كبير من كافة الكتل والقوى النيابية داخل المجلس".

وتتألف مسودة مشروع القانون من ثلاثة عشر مادة، يدعو بعضها إلى عقوبة السجن المؤبد لمن يدير مكانا أو يؤسس شبكة للدعارة، أو يستخدم وظيفته لإستغلال غيره جنسياً مقابل مبلغ مالي.

كما يطالب المشروع بتشديد عقوبة إلى الإعدام في حال تسبب الاستغلال في وفاة الضحية أو انتقال مرض نقص المناعة المكتسبة الايدز إليها.

ويدعو مشروع القانون إلى عقوبة بالسجن تصل إلى سبع سنوات بحق كل من تثبت ممارسته الجنس مقابل المال، أو أية امرأة احترفت البغاء كمهنة، أو كل من عمل وسيطا في هذا العمل.

ويعاقب مشروع القانون أيضاً الأشخاص الذين يدانون ببيع المطبوعات، والأفلام التي تروج للجنس بالسجن لمدة عام، وغرامة مالية تصل في حدها الأعلى إلى عشرة ملايين دينار عراقي .

ودعا النائب بالمجلس الوطني لكردستان، في ختام حديثه إلى "ضرورة التفكير في إجراءات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وصحية لضمان نجاح القانون في تحقيق أهدافه".

وذكر مصدر في المجلس الوطني لكردستان العراق الاربعاء ان البرلمان سيناقش في الاسبوع القادم مشروع قانون الاستخدام السيئ للهواتف النقالة في اقليم كردستان. وقال شيروان الحيدري رئيس اللجنة القانونية في برلمان كردستان: ان القانون الذي ستتم مناقشته يعاقب اي شخص يخالف التعليمات في استخدام الهواتف النقالة للاغراض السيئة بمبلغ لايقل عن مليون دينار عراقي او سجن لمدة عام واحد.

واضاف: ان اي شخص يستخدم الهواتف النقالة بخلاف ما جاء في نص القانون مثل مخالفة العادات والتقاليد الاجتماعية و التصوير غير الصحيح من الناحية الاخلاقية او استخدامها في تهديد الاخرين او اي مخالفة اخرى سيعاقب بحسب القانون الجديد.

اجراءات جديدة في كردستان لأداء فريضة الحج

اربيل / PNA:

ألغت حكومة إقليم كردستان، الدعم الذي كانت تقدمه لمواطنيها الراغبين في أداء فريضة الحج إلى الأماكن المقدسة بالمملكة العربية السعودية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الرسوم بنسبة تصل إلى ٥٠٪.

ويأتي رفع الدعم ضمن سلسلة إجراءات خاصة بالحج، ستطبق في جميع أنحاء العراق هذا العام، من بينها إلغاء جوازات سفر الحجاج المؤقتة، والعمل بالجوازات الدائمة، وعدم سفر الحجاج براً، واقتصار السفر على طريق الجو.

وقال المتحدث باسم وزارة الأوقاف في إقليم كردستان، مريوان النقشبندي، إن "الوزارة استحدثت مديرية خاصة بأمور الحج هذا العام، وقامت باستبدال الطاقم الإداري السابق الذي كان يتولى تنظيم أمور الحج، جراء المشاكل التي حدثت في السنوات السابقة".

واوضح ان في مقدور "مواطني كردستان الراغبين في أداء الحج تسجيل أسمائهم في المراكز المخصصة لذلك، خلال عشرة أيام تبدأ في الثامن من هذا الشهر، وحتى الثامن عشر من الشهر ذاته".

وأكد المتحدث باسم وزارة الأوقاف، أن "إجراءات رفع الدعم الحكومي عن رسوم أداء الحج للمواطنين، ستطبق لأول مرة في عموم العراق هذا العام".

وبلغت رسوم أداء الحج في العام الماضي نحو ٢٠٥٠ دولاراً أمريكياً للمواطن الواحد، بينما حددت هذا العام بـ ٣١٠٠ دولار، أي ما يعادل ثلاثة ملايين و٧٥٠ ألف دينار عراقي، وتتضمن تلك الرسوم مصاريف النقل والإقامة، ووجبات الطعام للحجاج، طيلة رحلة الحج.

وعزا النقشبندي، تبني الإجراءات الجديدة إلى "أسباب أمنية لدى الجانب السعودي تخص طريقة السفر"، مشيراً إلى أنه "سيتم استبدال جوازات السفر المؤقتة للحجاج، بجوازات حديثة من نوع "G"، يصعب التلاعب فيها".

وأشار المتحدث باسم وزارة الأوقاف، إلى أن "السلطات السعودية اشتكت العام الماضي من تخلف نحو ٥ آلاف من العراقيين، دخلوا أراضيها لأداء العمرة، وهي فريضة دينية تؤدى خارج أوقات الحج، عن العودة إلى العراق"، مضيفاً أن "السلطات السعودية تخشى أن يستغل إرهابيون ذلك الأمر في الإخلال بالأمن، في العربية السعودية".

وتوقع المتحدث باسم وزارة الأوقاف في كردستان"، أن "تثني الإجراءات الجديدة عددا كبيراً من المواطنين عن تسجيل أسمائهم، بهدف أداء الحج هذا العام".

يذكر أن السلطات السعودية سمحت في العام الماضي، لنحو ٢٩٥٠٠ شخص من العراق، بينهم ٤٢٥٠ من إقليم كردستان، بدخول أراضيها لأداء فريضة الحج.

جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
العدد / ٧٣٠٣
التاريخ / ربيع الثاني / ١٤٢٩
٢٠٠٨/٥/٦

قرار تعديل عقد شركة مساهمة

قدمت الينا شركة مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل مساهمة خاصة قرار الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٠٨/٣/١٢ المتضمن تعديل عقد الشركة بزيادة رأسمالها من (٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار خمسة وعشرين مليار دينار الى (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليار دينار وذلك بأصدار أسهم جديدة مقدارها(٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) سهم خمسة وعشرين مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد وتعديل المادة الخامسة من عقد الشركة لتقرأ كالأتي:-

المادة الرابعة :

رأسمال الشركة :- (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار خمسون مليار دينارمقسم الى (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) سهم خمسين مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد.

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه طبقاً لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر جمادي الاولى لسنة ١٤٢٩هـ

الموافق لليوم السادس من شهر ايار لسنة ٢٠٠٨هـ

خنساء اسكندر
مسجل الشركات